

السعودية تعطي المرأة الحق في الطلاق إذا تزوج الرجل بأخرى

نقلت صحيفة «الحياة» عن مصادر سعودية ان قانون الأحوال الشخصية المنتظر عرضه على مجلس الشورى السعودي يمنح تزويج الفتاة القاصر إلا بأمر قضائي كما يحدد سن البلوغ لدى الجنسين بـ18 عاماً ويعطي المرأة الحق في اشتراط الطلاق في عقد النكاح في حال تزوج الرجل

بثانية.

وأضافت ان القانون الجديد نص على المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الاحكام واسقاط الولاية إلا في ولاية النكاح الى جانب منح المرأة احقية البقاء في المنزل إذا لم يكن الطلاق بينونة كبرى أي 3 طلاقات.

الإرهاب

أمل ناصر الذماري

الإرهاب ظاهرة موجودة منذ أن وجدت الأرض ومن عليها ومهما اختلفت أشكاله وأنواعه عبر مراحل التاريخ إلا أنه يؤدي الى نتيجة واحدة تجنيها المجتمعات والبلدان.. هي الحروب والدمار ونشر الخوف والفزع والرعب وانهاك الاقتصاد الوطني للدول.. وإفلاق السكينة العامة فالإرهاب لا يحتكم لأي قوانين ويستطيع أن ينتقل من بلد الى آخر دون الحاجة الى تصريح في ظل الظروف والمتغيرات الجديدة التي شهدها العالم أجمع ووطننا العربي كجزء من هذه المنظومة وبلدنا الحبيب كان من ضمن تلك البلدان التي عانت من تلك الأحداث ومازالت تعاني الى هذه اللحظة.. بسبب تلك المتغيرات على الساحة الوطنية تمكنت هذه الظاهرة من خلال عناصرها الارهابية من استغلال الظروف التي تمر به اليمن من انفلات أمني وغيره لم يتمالك قواه بعد مواجهة هذه الأخطار مما شجعها على القيام بأعمالها التخريبية باستهداف المنشآت الحيوية مثل محطات الكهرباء، والغاز التي تكلف الاقتصاد الوطني الممتلك الكثير من الأموال وتزيد العبء على الوطن والحكومة، وزد على ذلك قطع الطرقات وزرع العوالب الناسفة والقيام بالعمليات الانتحارية والاستهداف المقصود لبعض المحافظات مما أدى الى حصد الكثير من أرواح الأبرياء من المواطنين بشكل عام ومن منتسبي القوات المسلحة المرابطين في مواقع الشرف والبطولة الذين يؤدون واجبهم الوطني على وجه الخصوص.. وشردت الكثير من منازلهم وجعلتهم بلا مأوى وانكهم ليسوا أخواناً لهم من وطن واحد يجمعهم.. وقامت بأعمال منافية لكل العقائد الدينية التي يدعون أنها منهمجهم الذي يسرون عليه.. ويتجاوزون كل المبادئ والأعراف وأخلاقيات ديننا الإسلامي الحنيف الذي حرم سفك دماء المسلمين ونهب وأموالهم وخز جوارع كل القيم التي يتحلى بها أبناء المجتمع اليمني، وفي الأيام القليلة الماضية زادت من نشاطها لابعاد اهتمامات القيادة والدولة والحكومة من معالجة القضايا الأساسية والملحة التي تتطلبها المرحلة الراهنة وآخر جريمة يوم الخميس استهدفت مجمع العرضي التي مثلت بكل المعايير ظاهرة خطيرة غير مسبوقه في تاريخنا الوطني.

وقد حرصت القيادة السياسية بتوجيهات جادة لمحاربة هذه الظاهرة الخبيثة واستئصالها من جذورها والتي اطلقتها فخامة رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي في مجلس النواب أمام كل أبناء الشعب وممثلي الأمة بعد أداء اليمين الدستورية كرئيس للجمهورية بأن من أولويات القيادة والدولة محاربة الإرهاب وعناصره أينما وجد من أجل توفير الحماية للوطن وابطائه ومكاسبه ومنجزاته.. ووضع حد لكل تلك الأعمال والممارسات الاجرامية والتخريبية التي كبدت الوطن والمواطن الكثير من الخسائر المادية والبشرية.

ولكي تستطيع عملية التنمية أن تتحرك لبناء اليمن الجديد يجب أن تتصافر كل الجهود لمحاربة هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا وعلى ديننا الإسلامي الحنيف الذي علمنا بأن الدين يسر وليس عسراً وأن الوسطية والاعتدال هي منهجنا وأن الغلو والتطرف هو دمار الأمم.. مبتعدين عن اسقاط الاتهامات وكيلاها وتحميل المسؤولية لطرف دون الآخر لأن الخطر الداهم لن يستتني أحد وسيأخذ الجميع وفي المقدمة الوطن -لا سمح الله.



اليمن ثاني دولة بالعالم تعاني من انعدام الأمن الغذائي

ممثل برنامج الأغذية:

يعاني اليمن من انعدام الأمن الغذائي في اليمن.. ويؤثر ذلك سلباً على الجانب الاجتماعي والاقتصادي لحياة المواطنين حيث تزداد نسبة البطالة والفقر والتسرب من التعليم بشكل كبير بالإضافة إلى نسبة زيادة عمالة الأطفال.. وللتخفيف من هذه المشكلة سعت بعض المنظمات الدولية لتقديم الدعم والمساعدة ضمن برامج في مجال الغذاء والأمن الغذائي.. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتقديم العديد من المساهمات ومنها تنفيذ مشروع التغذية لدعم الأمن الغذائي من جانب ودعم التعليم وبالذات تعليم الفتاة من جانب آخر.

حول نشاط برنامج الأغذية العالمي بهذا الجانب تحدث عدد من الشخصيات العاملة في المشروع والمستفيدة منه وخرجنا بالحيلة التالية:

البرنامج إضافة إلى الحوامل والأطفال . أما الجزء الثاني من المشروع فيتمثل في دعم الاقتصاد المحلي باليمن.. حيث إن جميع المواد الغذائية التي يأخذها البرنامج من السوق المحلية أو يستورددها..

حيث بدأ في الآونة الأخيرة التركيز على شراء المواد محلياً، وهذا يدعم التجارة والاقتصاد الوطني، وهناك مشروع آخر تم إضافته وهو مشروع تعليم الفتاة، وهذا يشمل كل محافظات الجمهورية حيث ان هناك فجوة

أرقام مهمة

برنامج المساعدة الطارئة والذي يهدف الى دعم الاسر الأكثر فقراً في المناطق النائية الواقعة في المحافظات والمديريات المختلفة وتسير آلية اختيار الأسر المستفيدة من المشروع على اساس شبكة الضمان الاجتماعي حيث تم اختيار الفئات الأكثر فقراً وحالياً يقوم مشروع التغذية بتوزيع المواد الغذائية لـ 382 ألف و349 أسرة فقيرة موزعة على 114 مديرية في 8 محافظات وهي ريمة ، حجة ، اب، عمران ، الضالع ، البيضاء ، المحويت ، تعز حيث يصل إجمالي المساعدات التي سيتم توزيعها 19 الف و827 طن منها 19 الف و117 طن دقيق و710 طن زيت بواقع كيس دقيق و5ر1 لتر زيت لكل أسرة



قال السيد بيشو براجولي -الممثل المقيم والمدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي عن الأنشطة التي يتم التركيز عليها في بلدنا- : البرنامج يساعد 5ملايين شخص ، وقد تم اختيار المستهدفين على ضوء مسوحات ميدانية تكفل بها برنامج الغذاء العالمي ضمن معايير دولية ومقاييس تم الاتفاق عليها، ومؤشرات تؤخذ من واقع الميدان.. ويركز البرنامج على موضوع الأمن الغذائي، والأعداد التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في اليمن تقدر بـ10,5 مليون شخص من إجمالي عدد السكان.. كما أن البرنامج يركز على الأطفال والموليد والأمهات الحوامل والمرضعات، وعلى النازحين الذين هم دون خط الأمن الغذائي حيث يعاني أكثر من نصف مليون طفل من سوء تغذية، ويوجد في اليمن تقريبا 600 ألف نازح جراء النزاعات الحاصلة في مختلف مناطق الجمهورية.. ولدنا إجمالاً 3,8 مليون شخص مستفيد من هذا

أمن غذائي

وتحدثت الهام النزلي -أحد العاملين في مشروع التغذية المدرسية من الفرق المكلفة بالتوزيع- قائلة : العمل في هذا المجال يضيف السعادة ويمتلك في القلوب الارتياح من خلال رؤية الوجوه الممتنة بمد يد العون اليهم.. هناك العديد من الناس يعانون من الحالة الاقتصادية المتردية ومثل هذه المشاريع تسهم في الرفع من مستواهم ودعمهم مادياً ومعنوياً أيضاً جانب تعليم الفتاة هناك العديد من الاسر الأشد فقراً ساهمت مثل هذه المشاريع في تحفيزهم لإعادة بنائهم الى المدارس.. تتمنى ان تصل بلادنا الى مستوى كبير من الامن الغذائي وان نصل الى مستوى لا نحتاج فيه الى المساعدات، ولكن في الوقت الحالي هذه المشاريع تساهم في الرفع من مستواهم ودعمهم مادياً ومعنوياً أيضاً جانب تعليم الفتاة

نتائج ايجابية

وقالت سميرة الفقيه -معلمة في منطقة بني هراوة محافظة عمران- وتزوجت تلك النسب المتدنية لمشاركة المرأة لغياب تفقير الى العديد من الخدمات، ومن الملاحظ تسرب الفتيات من التعليم لعدة أسباب منها الفقر والعادات

والتقاليد والزواج المبكر، ومنذ بدأ التحفيز للفتيات من خلال التغذية الخاصة بهن وربط ذلك باستمرارهن في التعليم شجع ذلك بشكل كبير الاسر على إعادة بناتهن الى التعليم وهذه خطوات في طريق ترسيخ الوعى بضرورة الاستمرار في التعليم وتشجيع الاسر على الحاق بناتهم بالمدارس، واعتقد ان استمرار في المشروع وتوسيعه ستكون نتائج ايجابية وداعمة للفتاة بما يضمن استمرارها في التعليم .

وقالت سميرة الفقيه -معلمة في منطقة بني هراوة محافظة عمران- وتزوجت تلك النسب المتدنية لمشاركة المرأة لغياب تفقير الى العديد من الخدمات، ومن الملاحظ تسرب الفتيات من التعليم لعدة أسباب منها الفقر والعادات

طاقة أمل

من اجل الاستمرار في التعليم قرر ان اعود الى المدرسة وكان ذلك من الامور التي اسعدتني وفتحت لي باب الامل لانني فعلا كنت قد بنست من مواصلة تعليمي وهذا المشروع فعلا دعم حلمي ويقوده نحو التحقيق، وكثير من الفتيات مثلي تعاني اسرهن من ضيق الحال والتدهور الاقتصادي، والبعض لا يرى ان الفتاة من حقها ان تتعلم.. ونتمنى ان يكون هناك استمرار في المشاريع الداعمة للفتاة لانه ابسط حق من حقوقها.

الطالبة امل عبدالله -من منطقة النجد مديرية شهاره محافظة عمران- تحدثت قائلة : كنت قد أجبرت على ترك مدرستي لان امي قالت ان اعمال المنزل كثيرة عليها وتحتاج لبقائي في المنزل من اجل مساعدتها ووالدي أيد ذلك قائلاً ان مصير البنت في النهاية هو الزواج بالإضافة الى ان اسرتي من الاسر ذات الدخل المحدود وبالكاد تستطيع توفير الاحتياجات الضرورية، ولكن حين سمع والدي ان هناك منحا تعطي للفتيات

اكاد الباحث محمد الحسين عبد المنعم ان ظاهرة التهميش الاقتصادي للنساء، في معادلة النمو الاقتصادي، باتت ظاهرة ملحوظة في العالم العربي حتى بعد الثورات، مشيراً الى ان بعض هذه العوامل تتعلق بالبنى التشريعية، والثقافة والعادات السائدة في المجتمع، فضلاً عن وصول تيارات الإسلام السياسي للحكم ، وما تتبناه من مقولات تنتق من حقوق المرأة وحريتها.

«الربيع العربي» تسلب المرأة حقوقها



أما زيادة الأعمال بالنسبة الخاصة بمشاركة المرأة في ملكية الشركات تنخفض في اليمن إلى (6%) إذ تواجه المرأة عقبات في سبيل حصولها على ائتمان مصرفي، علاوة على تهاك النظام المالي بصفة عامة في اليمن، بينما تصل في مصر تلك النسبة إلى (34%) . وطالب الباحث بضرورة صياغة تشريعات وسياسات من شأنها القضاء على المعوقات المجتمعية والقانونية أمام المرأة في سوق العمل، وصياغة سياسة تشغيل ولا سياسة حماية اجتماعية من غير إعادة النظر في دور الدولة.. منها العمل على تأهيل المرأة للعمل في القطاع الخاص، ويشجع النظام التعليمي المرأة على خوض غمار تخصصات جديدة كالمهندسة والعلوم، واتخاذ القطاعين العام والخاص إجراءات خاصة بتوفير خدمات للأطفال، وحتى لا تكون رعاية الأطفال سبباً في ترك المرأة لعملها.

مقابل 79% للرجال، ويبدو الوضع في اليمن أسوأ، إذ تعاني (41%) من النساء من البطالة، وتظل نسب التشغيل في أدنى مستوى 21% في مقابل 74% للرجال. وترجع تلك النسب المتدنية لمشاركة المرأة لغياب استراتيجية لخلق فرص تشغيل منتجة ودائمة، وغياب المعايير الحاكمة من قبل الدولة. ويذكر الباحث ان تكتل القوى النسائية العاملة تحتل بقطاع الزراعة النصيب الأكبر من نسبة العلامات من النساء، بالإضافة إلى مهن التعليم والقطاعات الصحية والطب والصيدلة دون غيرها من القطاعات كالمهندسة ، وتظهر الإحصاءات في مصر تراجع حصة النساء من أجور العمالة غير المرتبطة بالزراعة؛ إذ لا تشكل حصة المرأة منها أكثر من (18%)، بينما تنخفض النسبة في اليمن لتصل إلى (6%).

وفي أعقاب ما اسماه الباحث بثورات الربيع شهدت بعض دول المنطقة موجات تغيير، عوّلت البعض عليها في تحسين أحوال تلك الدول ، غير ان ذلك لم يتحقق في مصر وتونس واليمن بناءً على ما جاء في تقرير "مؤشر فرصة المرأة الاقتصادية Women's Economic Opportunity لعام 2012م الصادر عن وحدة المعلومات بصحيفة الإيكونوميست ، حيث جاء ترتيب دول الربيع العربي ليعكس تراجعاً في مستويات الفرص الاقتصادية للنساء، إلا أنه قد عكس تبايناً في ترتيب هذه الدول ذاتها عبر المؤشر. ففي حين جاءت تونس في مقدمة دول الربيع العربي في المركز (49) من أصل (128)، احتلت مصر المركز (80)، في حين قبعت اليمن على بعد ثلاثة مراكز من النهاية (126).

وبين الباحث ان هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المرأة في سوق العمل كانخفاض نسب تشغيل المرأة فبالرغم من الارتقاء بمستوى التعليم للمرأة بشكل متساو مع نظرائها من الرجال في تونس، إلا ان نسبة النساء العاملات في تونس تقدر بحوالي 24,8% مقابل 69,5% للرجال، ولا يختلف الوضع كثيراً في مصر، حيث يبلغ معدل تشغيل المرأة 24% في